

Distr.
GENERAL

S/23671
3 March 1992

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

1992
MAR 3 1992
مجلس الأمن
UN/GA COLLECTION



تقرير آخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة
للتحقق في أنغولا

مقدمة

- ١ - كما يذكر أعضاء مجلس الأمن ، فإن "اتفاقات السلم لأنغولا" الموقع عليها من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) ^(١) ، تنص على ما يلي :
"تجرى انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب حكومة جديدة بعد إجراء تسجيل الناخبين تحت إشراف مراقبين دوليين للانتخابات يبقون في أنغولا حتى يشهدوا بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وبأن النتائج قد أعلنت رسمياً" .
- ٢ - وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، اعتمد مجلس الأمن القرار ٦٩٦ (١٩٩١) ووافق على تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ ^(٢) ، وما ورد فيه من توصيات بشأن الاجراء المحدد الذي تتخذه الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ اتفاقات السلم . وأشارت الفقرة ٩ من التقرير ، بوجه خاص ، إلى إمكانية مشاركة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية في أنغولا . على أنه كان من المفهوم أن الجانبين لم يستقرا بعد على المنظمة أو المنظمات الدولية التي سيطلبان إليها تقديم المشورة التقنية بصدد بعض المسائل الانتخابية ، فضلا عن الإشراف على الانتخابات من قبل مراقبين دوليين للانتخابات .
- ٣ - ووفقا لما أبلغ به أعضاء مجلس الأمن ، فإن الممثل الدائم لأنغولا قام ، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، بتسليم سلمي رسالتين مؤرختين في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، موقعتين من وزير العلاقات الخارجية ، سعادة السيد بيدرو دي كاسترو فان - دونيم "لوي" . وطلبت إحدى الرسالتين رسمياً من الأمين العام أن يوفد مراقبين من الأمم المتحدة لمتابعة الاجراءات الانتخابية في أنغولا إلى حين اكتمالها في خريف عام ١٩٩٢ . وشددت هذه الرسالة بوجه خاص على التزام حكومة أنغولا الكامل بإقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب وبتعزيز السلم في ذلك البلد . وتضمنت الرسالة الأخرى طلباً بتقديم مساعدة تقنية من الأمم المتحدة لمساعدة حكومة أنغولا في التحضير للانتخابات القادمة وفي إجراءاتها .

٤ - وفيما يتعلق بالرسالة الثانية ، فلقد بدأت بالفعل إجراءات تقديم مساعدة تقنية في وقت مبكر لانغولا فيما يتعلق بالمسائل الانتخابية . ويقوم بتنظيم ذلك وتنسيقه كل من الادارة السابقة للتعاون التقني لأغراض التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برامج كل منهما ، ويجري التماس تبرعات من المانحين المحتملين . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وقعت حكومة أنغولا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية على مشروع يغطي هذه المساعدة التقنية . وينص المشروع على تقديم المساعدة للسلطات الانغولية عن طريق فريق صغير من الخبراء الاستشاريين الدوليين والوطنيين بشأن تنظيم الانتخابات والسوقيات والاتصالات ، ويؤكد على تنسيق جزء على الأقل من المساعدة الأجنبية الثنائية عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٥ - وفيما يتعلق بمراقبة الأمم المتحدة للانتخابات ، ذكر الأمين العام في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أثناء مشاورات غير رسمية لمجلس الأمن ، أن الاعتبارات التالية تشمل اتصالا وثيقا بطلب أنغولا .

٦ - أولا ، أن هذا الطلب يتعلق بوضوح بحالة لها بُعد دولي أبقاها المجلس قيد نظره منذ أن أنشأ بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لرصد ترتيبات وقف إطلاق النار المتفق عليها في اتفاقات السلم . ثانيا ، أن إجراء انتخابات تحت إشراف دولي يشكل العنصر المحوري في تنفيذ اتفاقات السلم . ثالثا ، أن التحقق من نزاهة وحيدة الانتخابات في أنغولا يقتضي أن يشمل الرصد العملية الانتخابية برمتها ، بما في ذلك تسجيل الناخبين . رابعا ، أن إدخال وجود الأمم المتحدة في العملية الانتخابية أمر طلبته رسميا حكومة أنغولا في مرحلة هامة من عملية السلم . خامسا ، أنه كان في أنغولا تأييد عام واسع لاضطلاع الأمم المتحدة بمثل هذا الدور . ومراعاة لهذه الاعتبارات ، فإن الأمين العام قال ، في المشاورات غير الرسمية التي جرت يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، إنه يعتزم التوصية بأن يأذن مجلس الأمن بإيفاد بعثة لمراقبة الانتخابات المقبلة في أنغولا . على أنه كان يعقد العزم على القيام أولا بإيفاد فريق مبدئي للاستقصاء إلى لواندا لإعداد تقرير شامل عن إيفاد مثل هذه البعثة . وذكر أنه سيقوم على أساس ذلك التقرير بتقديم توصياته لكي ينظر فيها مجلس الأمن .

٧ - وبعد أن تشاورت مع الرئيس دوس سانتوس وكذلك مع السيد جوناو سافيمبي ، رئيس يونيتا ، وجهت رسالة في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ إلى رئيس مجلس الأمن^(٢) أحيط فيها المجلس علما بالقرار الذي اتخذته بتعيين الأنسة مارغريت جوان انستي ، التي كانت

وقتشذ المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة بغيينا ، ممثلة خاصة لي في أنغولا ، اعتبارا من ٧ شباط/فبراير . ولقد رجب أعضاء مجلس الأمن بهذا القرار^(٤) . ومهمة الممثلة الخاصة هي تنسيق الأنشطة الحالية والمتوقعة للأمم المتحدة بصدد اتفاقات السلم لانغولا . وهذه الأنشطة تخضع خضوعا تاما لسلطتها كما أنها رئيسة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا . وقد أوضحت أيضا أنه بالإضافة إلى ما في البعثة حاليا من المراقبين العسكريين ورجال الشرطة المكلفين بالرصد والموظفين المدنيين ، فإنني أعتزم التوصية بتوسيع نطاق البعثة كي تضم شعبة انتخابية . ومن المزمع القيام في آذار/مارس ١٩٩٣ بإنشاء مكتب للممثلة الخاصة في لواندا ، يزود بموظفين مدنيين دوليين ، لمساعدة ممثلي الخاصة في تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بعملية السلم في أنغولا .

٨ - وقد طلبت إلى ممثلي الخاصة أن تقوم بزيارة فورية إلى أنغولا من أجل تقييم التطورات في عملية السلم وتقديم تقرير إلى يتضمن توصيات فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات القادمة . وقامت الأنسة انستي ، يصحبها فريق صغير ، بزيارة أنغولا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ . وقد أحاطها كبير المراقبين العسكريين للبعثة وموظفوه علما بالحالة ، وأجرت مناقشات مستفيضة مع رئيسي وفدي الحكومة ويونيتا لدى اللجنة السياسية - العسكرية المشتركة ، وكذلك مع رؤساء وفود المراقبين لدى اللجنة (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية) ، ووزير شؤون إدارة الإقليم الذي يتولى حاليا مسؤولية الأعمال التحضيرية للانتخابات ، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلي عدة وكالات للأمم المتحدة . واستقبلها السيد جوناس سافيمبي ، رئيس يونيتا . كذلك حضرت الممثلة الخاصة اجتماعا للجنة السياسية - العسكرية المشتركة يوم ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، فضلا عن مؤتمر قام بتنظيمه وزير شؤون إدارة الإقليم ، ضم البلدان المانحة التي أبدت استعدادها لتقديم بعض المساعدات المالية والمادية للعملية الانتخابية . وبالإضافة إلى هذه المشاورات في لواندا ، قامت بزيارة مقاطعة يويجي للاطلاع على الحالة في منطقة تجمع القوات الشعبية المسلحة لتحرير أنغولا (فابلا) في نيفاغه وفي منطقة تجمع القوات المسلحة لتحرير أنغولا (فالا) في كيبيدرو .

أولا - الحالة الراهنة لعملية السلم

٩ - توجد عدة عناصر ايجابية في التقرير عن الحالة الراهنة لعملية السلم الذي قدمته لي ممثلي الخاصة في أعقاب زيارتها لانغولا . على أنه يوجد أيضا عدد من المسائل التي تدعو إلى القلق .

١٠ - فبعد انقضاء تسعة أشهر على التوقيع على اتفاقات السلم ، تم انجاز الكثير وعملية إقرار السلم في أنغولا تسير عموما وفقا لما تقضي به الاتفاقات ، وإن كانت قد حدثت تأخيرات وشغرات في انجاز بعض المهام الرئيسية . ورغم وقوع بعض الحوادث ، لم يتعرض وقف إطلاق النار لانتهاكات كبيرة ، وهو انجاز بارز يجعل الحكومة ويونيتا جديرتين بالتهنئة عليه بعد ١٦ سنة من الحرب الأهلية . ولقد أعاد كل من الطرفين مرارا تأكيد التزامه بعدم تجدد الأعمال العدائية . واللجان المشتركة المؤلفة من الحكومة ويونيتا والمراقبين الثلاثة (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة) ، بمشاركة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ، فضلا عن أفرقة الرصد المشتركة بين الحكومة ويونيتا ، تواصل أداء مهمتها . ولقد اكتملت في شباط/فبراير ١٩٩٣ المرحلة الأولى من تدريب القوات المسلحة الجديدة (التي سيأتي نصف قوامها من قوات الحكومة والنصف الآخر من يونيتا) .

١١ - على أنه بعد احراز تقدم أولي في تنفيذ اتفاقات السلم ، فإن العمل المتعلق بمعظم المواعيد النهائية المنصوص عليها في وفاق لشبونة أو فيما تلاها من تعهدات متأخر عن موعده بكثير . وأكثر الأمور مدعاة للقلق هو حجز الجنود في مناطق التجمع المحددة البالغ عددها ٤٨ . وحتى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، كانت يونيتا قد حجزت ٩٣ في المائة من القوات التي من المفروض أن تقوم بتجميعها ، في حين أن النسبة المئوية لقوات الحكومة التي تثبتت منها البعثة هبطت إلى ٥٤ في المائة من المجموع المسقط الذي سبق تعديله . ورغم الجهود المبذولة في إطار برنامج خاص ، بدأت الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، لمساعدة الجنود ومعاليتهم في مناطق التجمع ، فإن عدد قوات فابلا في مناطق التجمع نقص بصورة ضخمة ، وذلك نتيجة لندرة الأغذية وسوء الأحوال المعيشية وعدم دفع الأجور وعدم توفر القيادة . ويقع شغب في كثير من مناطق تجمع فابلا وهذا يؤدي إلى تفاقم حالة الأمن الهشة في كثير من أجزاء البلد . وفي ٢٠ شباط/فبراير ، قامت اللجنة السياسية - العسكرية المشتركة ، في حضور ممثلي الخاصة ، باتخاذ قرار بشأن جدول زمني محدد للتسريح ، يرمي إلى تنفيذ هذه العملية في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٣ . على أنه لا يزال يتعين الانتهاء من الخطوات العملية لتنفيذ هذه الخطة . كما أن وفدي الحكومة ويونيتا يعكفان على إعداد خطة لتجميع وخن جميع الأسلحة ، من داخل مناطق التجمع ومن خارجها على السواء ، في مستودعات إقليمية للأسلحة .

١٢ - وبعد تأخيرات مطوّلة ، عيّن كل من الحكومة ويونيتا أعضاءه في أفرقة شرطة الرصد المشتركة التي تتمثل مهمتها في مراقبة حياد الشرطة الوطنية في مقاطعات أنغولا الـ ١٨ . وقد وضع النظام الداخلي لأفرقة الرصد داخل اللجنة السياسية ووافقت عليه اللجنة السياسية - العسكرية المشتركة . بيد أن عملية الرصد المشتركة المتوقعة أن تقوم بها الشرطة لم تبدأ فعليا في عدة مناطق بسبب الصعوبات التي اعترضت كلا من الحكومة والاتحاد فيما يتعلق بتوفير سبل النقل والاتصالات وأماكن العمل للأفرقة .

١٣ - ورغم هذه الصعوبات والتأخيرات ، لا يزال مراقبو بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ، العسكريون منهم والتابعون للشرطة ، يقومون بعمليات التحقق ويقدمون المساعدة في تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار ، وكذلك في الترتيبات التي اتفق عليها الطرفان الأنغوليّان لمراقبة الشرطة الوطنية .

١٤ - وتنص اتفاقات السلم على ضرورة توسيع إدارة الحكومة لتشمل مناطق تتجاوز سلطتها . وقد بدأت هذه العملية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ولكن رغم الجهود المتجددة التي بذلتها اللجنة السياسية - العسكرية المشتركة ، لم تتمكن الحكومة بعد من توسيع إدارتها لتشمل عددا من البلديات التي يسيطر عليها الاتحاد . ولا يزال هذا العامل يعوق عنصرا آخر ذا صلة في اتفاقات السلم يدعو إلى حرية انتقال الأشخاص والسلع في جميع أنحاء أنغولا . وقد يعرقل أيضا المراحل الأولى من العملية الانتخابية . وإلى جانب المشاكل السياسية ، كان من الصعب توسيع الإدارة المركزية بسبب تحطم كثير من الجسور واستمرار وجود الألغام في طرق عديدة . ومن المهم أن تحل هذه المشكلة في القريب العاجل .

١٥ - وبموجب اتفاقات السلم ، أفرجت الحكومة والاتحاد عن جميع السجناء المدنيين والأسرى العسكريين . وفي نهاية شباط/فبراير ١٩٩٢ ، كانت الحكومة قد أفرجت عن ٩٠٤ أسرى مسجلين لدى لجنة المليب الأحمر الدولية ، في حين أفرج الاتحاد عن ٣٠٤٢ سجينا مسجلا . وأعلن كلا الطرفين أنهما أنهيا المرحلة الأولى من الإفراج عن الأسرى ، ولكن لكل منهما طلبات مستحقة لدى الطرف الآخر ، ستكون الإجراءات المتخذة بشأنها هي المرحلة الثانية .

١٦ - وإلى جانب الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، ويونيتا ، يوجد نحو ٣٠ حزبا وتنظيما سياسيا قائما أو بمدد القيام في أنغولا . وقد أجرت الحكومة مشاورات ثنائية مع الأحزاب والقوى السياسية ، كما نظمت مؤتمرا متعدد الأحزاب لمناقشة أمور منها

مشروع لقانون الانتخابات ، والقانون المتعلق بتشكيل الاحزاب السياسية ، والموعد المحدد لإجراء الانتخابات ، وتزامن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، وإدخال تغييرات على الدستور . ولم يشارك الاتحاد في المؤتمر المتعدد الاحزاب ولكن الحكومة ناقشت معه فيما بعد هذه المسائل على انفراد ، وقد بدأت تنشأ خطة شاملة لتنظيم الانتخابات . ولكن الاستعدادات المحددة لهذه الانتخابات الحرة الاولى ، التي تمثل تحديا كبيرا للشعب الانغولي ، لاتزال في أولى مراحلها . وهناك عدة مشاكل سوقيّة وإدارية ومالية يجب التغلب عليها لإجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ مثلما تنص على ذلك اتفاقات السلم . وقد أعرب الطرفان لممثلي الخاصة عن آمالهما وتطلعاتهما الكبيرة في أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة كبرى لتنظيم الانتخابات والاشراف عليها .

١٧ - وعلى نحو ما أشرت في رسالتي المؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ إلى رئيس مجلس الأمن^(٣) ، طلبت من ممثلي الخاصة أن تعطي أولوية للانتهاء من وضع خطة لقيام الأمم المتحدة بمراقبة الانتخابات . وقد أعدت ، تبعا لذلك ، الخطة التي يرد وصفها في الجزء التالي من هذا التقرير .

ثانيا - خطة تنفيذية لقيام الأمم المتحدة بمراقبة الانتخابات وتوسيع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

المنطلقات الرئيسية

١٨ - سيتوافر أمام بعثة الأمم المتحدة الانتخابية الموافقة الصريحة من الطرفين على اتفاقات السلم ، وسيؤكدان فهمهما وقبولهما لاختصاصات البعثة وولايتها .

١٩ - ستكون البعثة عملية محدودة النطاق ذات نهج مماثل للنهج الذي سلكته بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من نزاهة العملية الانتخابية في نيكاراغوا ، وفريق الأمم المتحدة للتحقق من نزاهة العملية الانتخابية في هايتي .

٢٠ - وستعتمد البعثة على شبكات السوقيات والاتصالات التي أقامتها بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أنغولا ، إلى أقصى حد ممكن وبشكل متكامل .

٢١ - وستنظم الانتخابات التشريعية والرئاسية في وقت واحد في النصف الثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

الاختصاصات

٢٢ - تكون الاختصاصات على النحو التالي :

- (أ) التحقق من حياد السلطات الانتخابية "في جميع نواحي ومراحل العملية الانتخابية" ؛
- (ب) التحقق من تمتع الأحزاب والقوى السياسية ، فضلا عن الافراد والجماعات بالحرية الكاملة في التنظيم والحركة والاجتماع والتعبير دون إعاقة أو تخويف ؛
- (ج) التحقق من تمتع جميع الأحزاب والقوى السياسية بإمكانية استخدام الراديو والتلفزيون الحكوميين ، وتوفير العدالة في الحصص المخصصة لها فيهما من ناحية الوقت ومدة الإرسال . كما سيكون استخدام الموارد العامة الأخرى للأغراض الانتخابية خاضعا للمراقبة ، مع إمكانية اتخاذ توصيات في هذا الشأن من جانب البعثة الانتخابية ؛
- (د) التحقق من إعداد الجداول الانتخابية حسب الأصول ، ومن عدم حرمان الناخبين المؤهلين من التسجيل فيها ومن حقهم في التصويت ؛
- (هـ) إبلاغ السلطات الانتخابية بالشكاوى والمخالفات والتدخلات التي يفاد عنها أو تجرى ملاحظتها ، مع الطلب إليها ، عند الاقتضاء ، بأن تتخذ الاجراءات اللازمة لمعالجة وتمحيص هذه الشكاوى والمخالفات والتدخلات ؛
- (و) مراقبة جميع الأنشطة المتمثلة بتسجيل الناخبين ، وتنظيم عملية الاقتراع ، والحملة الانتخابية ، والاقتراع ذاته ، والفرز ، وحساب النتائج وإعلانها .

الخطة التنفيذية

٢٣ - من المقرر ، كما هو مشار إليه في الفقرة ٧ أعلاه ، إنشاء مكتب للممثلة الخامسة في لواندا في شهر آذار/مارس يعمل فيه ١٨ موظفا مدنيا دوليا ومن يلزم من الموظفين المحليين ، لتنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة المتمثلة بعملية السلم في أنغولا .

٢٤ - وسوف يتم توسيع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بحيث تشمل شعبة انتخابية يرأسها موظف كبير للعملية الانتخابية ومعه ٥ موظفين دوليين ، والعدد اللازم من الموظفين المحليين في المقر في لواندا .

٢٥ - وستنشأ مكاتب للشعبة الانتخابية في عوامم جميع المقاطعات الـ ١٨ في أنغولا . وسيشرف على هذه المكاتب ٦ مكاتب انتخابية إقليمية ستتواجد في نفس المكان الذي توجد فيه الأفرقة الإقليمية للعنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا . وسيلزم ما مجموعه ٩٨ موظفا دوليا إضافة للعدد الكافي من الموظفين المحليين للعمل في المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات . ويجب أن يبدأ في آذار/مارس العمل على تحديد وتحضير مكاتب المقاطعات . وسيكون هناك في كل مقاطعة خمسة مراقبين انتخابيين تابعين للأمم المتحدة كحد متوسط وطني ، أما المقاطعات كثيفة السكان فسيكون عدد الموظفين فيها أكبر من عددهم في المقاطعات القليلة السكان . وستتواجد أفرقة المقاطعات في نفس المكان الذي يتواجد فيه المراقبون العسكريون ومراقبو الشرطة الموجودون في جميع المقاطعات الـ ١٨ ، وسيستخدمون مرافق الاتصالات القائمة التابعة للبعثة . وسيلزم عدد أكبر من المركبات وأماكن الإقامة . كما يتعين إنشاء مرافق إضافية لدعم الموظفين الانتخابيين الإضافيين القادمين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

٢٦ - وسيقوم مقر الشعبة الانتخابية في لواندا بتوجيه وتنسيق أنشطة الأفرقة الإقليمية وأفرقة المقاطعات ، ويشرف على جميع الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالعملية الانتخابية . ويقوم موظفو المقر والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات بعمليات الرصد والتحقق بالنسبة لتنفيذ جميع العناصر الواردة في قانون الانتخابات ، وقانون تشكيل الأحزاب السياسية ، ومدونة قواعد السلوك التي يؤمل أن تتفق الأحزاب عليها . وسوف ترسل الأفرقة الإقليمية وأفرقة المقاطعات تقارير منتظمة إلى المقر في لواندا فيما يتعلق بالتطورات السياسية والانتخابية في مناطقها ، فضلا عن أنشطتها الخاصة ، وستقدم تقارير دورية إلى مجلس الأمن .

٢٧ - ومن المنتظر أن تكون هناك ثلاث مراحل للعملية الانتخابية : تسجيل المقترعين (الذي يحتمل أن يبدأ في نيسان/أبريل ١٩٩٣ ويستمر حتى تموز/يوليه أو آب/أغسطس) ، والحملة الانتخابية (التي تدوم عدة أسابيع قبل الاقتراع) ، والاقتراع نفسه (الذي يدوم يوما أو أكثر في النصف الثاني من أيلول/سبتمبر) .

٢٨ - وسيقوم مراقبو الانتخابات التابعون لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا ، في أثناء المراحل الثلاث جميعا ، برصد وتقييم العمليات وحياد السلطات الانتخابية على جميع المستويات . كما ستقوم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بتقييم نزاهة جميع القرارات الهامة التي تتخذها السلطات الانتخابية وستحقق في الإجراءات المتنازع عليها التي تتخذها هذه السلطات . وستكون أفرقة المقاطعات على اتصال منتظم بالأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية ، وستزور البلديات والقرى في جميع أنحاء البلد ؛ كما سترصد التسجيل بأن تقوم بزيارات عشوائية للمراكز الرئيسية ؛ وستراقب الاجتماعات السياسية الهامة وغيرها من الأنشطة السياسية ؛ وستحقق من تقييد جميع الأطراف بقانون الانتخابات وقواعد السلوك . كما ستجري مراقبة الآليات التي يخصص بها وقت البث لمختلف الأحزاب ، وتحلل محتويات النشرات الإذاعية الإعلامية وعدالة التعريفات التي تجبى عليها . وستقوم البعثة أيضا بتقييم الشكاوى التي ترد بشأن استعمال الموارد العامة وكذلك بالإدلاء بملاحظات . وستشكل هذه الأنشطة إسهاما هاما في بناء الثقة وسترافقها برامج إعلامية عامة . ومن المتوقع أن يحظى على الأقل ٩٥ في المائة من البلديات والمراكز السكانية الرئيسية بزيارة أفرقة البعثة ولو مرة واحدة ، وأن تحصل عدة زيارات بالنسبة للمناطق ذات الكثافة السكانية الأشد .

٢٩ - وستقام شبكة لاستقبال الشكاوى من الأحزاب السياسية ، وتحليل صحتها ، وإحالتها إلى السلطات الانتخابية والأطراف المناسبة . وسوف تجري متابعة دقيقة للإجراءات التي تتخذ فيما يتعلق بالحالات التي قد تؤثر تأثيرا كبيرا على نزاهة الانتخابات . وسيجري في مصرف البيانات في مقر لواندا تبويب الشكاوى الواردة ، وستصدر تحليلات دورية عن تطور الحالة .

٣٠ - وستقوم الشعبة الانتخابية . خلال الاقتراع نفسه ، بإيفاد حوالي ٢٠٠ فريق مراقبة إلى الميدان يتألف كل فريق منها من شخصين ، أي ما يبلغ مجموعه ٤٠٠ شخص . وستحصل هذه الأفرقة على كل ما يمكنها من رصد جميع مراحل الاقتراع ، وستحاول التوصل إلى اسقاط للنتائج لأغراض داخلية . ويتألف هؤلاء الموظفون الـ ٤٠٠ من ١٠٠ موظف تقريبا من المذكورين في الفقرتين ٢٤ و ٢٥ أعلاه ؛ وحوالي ١٠٠ من المراقبين الإضافيين ، سيتم انتقاؤهم من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى في أنغولا ، يضاف إليهم المتطوعون من منظمات غير حكومية مختارة ؛ وحوالي ١٠٠ من المراقبين الإضافيين من الأمانة العامة ؛ و ١٠٠ شخص آخر قدمتهم الدول الأعضاء .

٣١ - وينبغي التأكيد على أن هذه الخطة التنفيذية المقترحة والتقديرات الأولية للتكاليف ، التي ستعرض في وثيقة اضافية للتقرير الحالي ، متواضعة جدا لانغراض مراقبة أولى انتخابات على الإطلاق في أنغولا والتحقق منها ، لا سيما بالمقارنة مع التكاليف المسقطة حاليا لعمليات أخرى للأمم المتحدة تم الشروع بها مؤخرا . وفي ضوء المساحة الواسعة لأنغولا ، وأرضها الوعرة ، وهياكلها الأساسية المادية والإدارية المتدهورة ، فإن تخصيص ما يبلغ في المتوسط خمسة مراقبون فقط لكل مقاطعة (أي مراقب واحد تقريبا من مراقبي الأمم المتحدة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان) لن يسمح إلا بمراقبة عينات فقط .

٣٢ - إن هناك في الوقت الحاضر الكثير مما لا يمكن التكهّن به أو التيقن منه في المجالات السياسية والإدارية والسوقية ، مما قد يغير اتجاه العملية تغييرا جذريا . وهذه العوامل تدعو إلى تحقيق استفادة قصوى من الموارد المتوافرة لدى بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وغيره من وكالات الأمم المتحدة في أنغولا . وينبغي المحافظة على القوة القائمة المأذون بها التي تبلغ ٣٥٠ من المراقبين العسكريين للأمم المتحدة و ٩٠ من مراقبي شرطة الأمم المتحدة ، وخدمات الدعم القائمة . وسوف يجري تفصيل الاحتياجات من موظفي الدعم الإداريين الإضافيين في الميزانية التي سوف أعرضها على الجمعية العامة ، وسوف يظهر هذا التفصيل في التقديرات الأولية للتكاليف المشار إليها أعلاه . وفي ضوء حالات الشك الحالية ، قد تظهر احتياجات إضافية من الموظفين والمعدات ، وسوف أعود لأخاطب الهيئات المناسبة أن ظهرت هذه الاحتياجات .

٣٣ - وقد تدعو ضرورات الحالة الأمنية الراهنة غير المستقرة في كثير من مناطق البلد إلى تزويد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بالخدمات الأمنية من أجل عمليتها المتعلقة بالاعتراع . ويمكن الحصول على هذه الخدمات على أساس التعاقد من المؤسسات الأمنية الدولية التي تعمل حاليا في أنغولا ، وسيكون ذلك أقل تكلفة من وزع حراس من الأمم المتحدة أو ارسال موظفين عسكريين أو موظفي شرطة اضافيين من البلدان المساهمة بقوات لهذه المهمة .

شالسا - ملاحظات

٣٤ - تم انجاز الكثير في تنفيذ عملية السلم الأنغولية ، وإن كان لا يزال هناك الكثير مما يجب أدائه لضمان متابعة هذه المكاسب حتى نهايتها . ولا يمكن تأخير

الجدول الزمني لتنفيذ هذه الاتفاقات أكثر من ذلك . ويجب أن تتضافر جميع الأطراف والقوى الانفغولية على وجه السرعة في تجديد التزاماتها بجدول زمنية ووسائل واقعية وعملية تنفيذ اتفاقات السلم إلى أن يتحقق الهدف وهو إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

٣٥ - وليس هناك من سبب يدعو إلى تأخير تسريح القوات أكثر من ذلك . وينبغي أن يتسنى لهذه القوات بدء العودة إلى الحياة المدنية من خلال برنامج منظم . ويجب تبادل الايضاحات بين الأطراف فيما يتعلق بقواتها خارج مناطق التجمع ، كما يمكن الحصول على بيانات عنها ورصدها على نحو ما وافقت عليه اللجنة السياسية - العسكرية المشتركة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وتولي الأولوية العليا لإنشاء قوة شرطة مدنية موحدة . فضلا عن تشكيل وحدات شرطة عسكرية مشتركة داخل الجيش الوطني الجديد . وينبغي بذل قصارى الجهود لبسط إدارة الحكومة وإعادة الأمن إلى ربوع البلد حتى يمكن الاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعتادة دون خوف أو تخويف . وهذه مهام ذات أولوية يجب انجازها بسرعة لضمان نجاح العملية الانتخابية .

٣٦ - وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يتم التوصل في وقت مبكر إلى توافق آراء وطني بشأن العناصر الأساسية لتنظيم الانتخابات . وتشمل هذه العناصر الاتفاق على تاريخ الانتخابات وتزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية ، وإنشاء مجلس انتخابي وطني عملي ، وتحديد السن الأدنى للناخب ، وتخصيص الحكومة ميزانية شاملة وتفصيلية .

٣٧ - وكما أكدت ممثلي الخاصة مرارا أثناء زيارتها ، فإن الانتخابات الانفغولية هي في جوهرها مسألة سيادية وطنية . ودور الأمم المتحدة هو مراقبة الانتخابات والتحقق منها ، وليست تنظيمها . ويجب أن يكون من الواضح أن الحكومة هي التي تتولى مسؤولية تنظيمها . وخاصة فيما يتعلق بالسوقيات . وينبغي للحكومة ويونيتا أن يوفر في أقرب فرصة ممكنة جميع الموارد المتاحة ، بما في ذلك أماكن الإقامة . والمركبات والطائرات ومعدات الاتصالات والموظفين . بيد أن من غير المرجح أن تكفي الموارد الوطنية لهذه المهمة ، حتى ولو عبئت تعبئة تامة ، وستكون ثمة حاجة بالتأكيد إلى أن يقوم المجتمع الدولي والمانحون الشنائيون موارد مكملة عاجلة . ويلزم أيضا أن يكون تسجيل الناخبين عمليا وقابلا للتنفيذ ولا يهدف إلى مستوى من التطور يرجح أن يكون مكلفا وغير لازم ويكاد يكون من المؤكد أنه يتعذر بلوغه ، بالنظر إلى الأحوال السائدة في أنغولا . وعلاوة على ذلك ، من الجوهري الحفاظ على جدول دقيق للعملية الانتخابية كما يتسنى إجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وما لم تستوف في

وقت قريب للغاية الشروط المسبقة اللازمة السياسية والقانونية والتنظيمية والشروط الخاصة بالميزانية ، فقد تصبح فعالية المراقبة الانتخابية للأمم المتحدة وتسجيل الناخبين ، محل تساؤل .

٣٨ - وإذ تؤكد على المسؤولية التي تقع على عاتق الحكومة والاطراف السياسية الانغولية ، في أن تظطلع الآن بالخطوات اللازمة لضمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة في أيلول/سبتمبر ، أرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل كل جهد ممكن ، في حدود ولايتها ومواردها ، لمساعدة العملية ، وفقا للطلب الوارد من الحكومة الانغولية . ووفقا لذلك ، وبعد أن نظرت في التقرير الذي قدمته ممثلي الخاصة لدى عودتها من أنغولا ، أوصي مجلس الأمن بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وقوتها وتشكيلها على النحو المعروض أعلاه .

٣٩ - وسيكون هذا الدور الجديد للأمم المتحدة في أنغولا ، لو وافق عليه مجلس الأمن ، تحديا جسيما . بالنظر إلى حالة التدمير في البلد ، وعدم وجود هياكل أساسية تقريبا مما سيلزم ، للعملية الانتخابية ، والشكوك الرئيسية السياسية والسوقية والادارية السائدة الآن والجهود التي سيتعين الاضطلاع بها ، من قبل الشعب الانغولي نفسه في المقام الاول ، في تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة له ، وهي شرط مسبق جوهري لتحقيق السلم والاستقرار السياسي ، تستحق المساندة لا من قبل الأمم المتحدة فقط ولكن أيضا من جانب جميع من يعينهم مستقبل أنغولا .

الحواشي

(١) انظر S/22609 .

(٢) S/22627 .

(٣) S/23556 .

(٤) S/23557 .
